الأمم المتحدة

A/CONF.198/8/Add.3

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

مونتيري، المكسيك
١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢

Distr.: General
20 March 2002
Arabic
Original: English

البند ٩ (د): الجزء الوزاري: اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية

ملخصات اجتماعات المائدة المستديرة التي عقدها أصحاب المصلحة المتعددون

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الرابع بشأن موضوع "إقامة شراكات لتمويل التنمية"

المعقود يوم الثلاثاء، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ (بعد الظهر)

١ - حظي مشروع توافق الآراء في مونتيري بترحيب باعتباره إنجازا تاريخيا ونقطة تحول في الشراكة العالمية لتحقيق التنمية.

٢ - وأكد المشاركون أن الشراكة تعتبر عنصرا حاسما في القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتعتبر أبعاد مختلفة للشراكة أبعادا رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة التي تركز على البشر. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن يكون الأساس الذي تقام عليه الشراكات هو تقاسم المسؤوليات وتكامل جهود وأدوار الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وعلى الصعيد العالمي، ينبغي أن تسعى البلدان المتقدمة النمو والنامية لتحقيق التنمية باعتبارها مسؤولية مشتركة بينهما. وتعتبر الشراكات بين البلدان والمنظمات الإنمائية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال أمورا أساسية لبلوغ تنمية تتسم بقدر أكبر من التضافر والتعجيل. وشجعت الوفود بقوة أيضا إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارها وسيلة فعالة لتهيئة مناخ مؤات للاستثمار الاجتماعي المسؤول. وأكد عدد من المتكلمين أهمية دور القطاع الخاص في خلق الثروة، ودعوا إلى تقوية الشراكات بين الشركات عبر الوطنية ورجال الأعمال الوطنيين لتعزيز الاستثمار والنمو.

200302 200302 02-29521 (A)
0229521

٣ - وحظيت الإصلاحات المحلية والدولية التي نادى توافق الآراء في مونتيري باتباعها، بدعم قوي. وتشمل، على الصعيد المحلي، وجود مؤسسات ديمقراطية راسخة، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والحكم الرشيد، وسلامة سياسات الاقتصاد الكلي وتهيئة بيئة تمكينية للاستثمار الخاص (الداخلي والأجنبي على السواء). أما على الصعيد الدولي، فإن إحراز تقدم فعال في تحرير التجارة يتمشى مع ما ورد في إعلان الدوحة الوزاري، وخاصة تعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من حيث الكم والنوعية زيادة كبيرة، وتخفيف عبء الديون، وبذل جهود لتحقيق استقرار الأسواق المالية الدولية وتعزيز بناء القدرات في البلدان النامية، تعتبر من الأمور الحيوية.

٤ - وفيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية، حظيت بالترحيب المبادرات التي أعلنتها مؤخرا بعض البلدان المتقدمة النمو بزيادة مساعدتها الإنمائية بوصفها خطوات مبشرة بالنجاح في الاتجاه الصحيح. وفي الوقت نفسه، أكد عدد من المشاركين على ضرورة زيادة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال تدابير من قبيل تحرير المعونة وتحسين تنسيق جهود المانحين وزيادة قدرة البلدان المتلقية على التصرف فيها وتعزيز قدرتها على استخدامها.

٥ - وكان تنفيذ مشروع توافق الآراء في مونتيري بشكل سريع وفعال هو محور كثير من الكلمات. وينبغي أن تكون إقامة الشراكات جزءا من عملية مواصلة المشاركة كإلتزام طويل الأجل.

٦ - وجرى تأكيد الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتعين تشجيع الاستثمار في تلك البلدان، من خلال أمور منها التأثير الحفاز للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأكدت أهمية الشراكة الجديدة. من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها شراكة رئيسية ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمها.

اقتراحات إضافية للاقتراحات الواردة في مشروع توافق الآراء في مونتيري

٧ - بالإضافة إلى دعم مشروع توافق الآراء في مونتيري بصفة عامة، جرى التقدم بالمقترحات المحددة التالية:

- إقامة منتدى للكيانات العاملة في قطاع الأعمال من بلدان الشمال والجنوب تحت إشراف البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية؛
- مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية كخطوة أولى لتلبية الهدف المتعلق ببلوغ التنمية نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وذلك تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية؛

- إجراء إصلاحات تتعلق ببناء القدرات، مع تركيز خاص على البلدان في مرحلة ما بعد الصراع؛
- إنشاء فرقة عمل دولية تركز على المنافع العامة الدولية؛
- إنشاء منتدى استشاري دائم للبلدان النامية والمتقدمة النمو لتناول المسائل المالية ومسائل الديون؛
- كفالة زيادة مشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرارات بشأن المسائل الاقتصادية والمالية الدولية؛
- تقليل الإنفاق على الدفاع وزيادة الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية، وخاصة على تنمية الموارد البشرية؛
- تعزيز الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لصناديق الاحتياطي والمصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية؛
- بذل جهود إضافية لكي تقترب البلدان النامية إلى مستويات للدين يمكن أن تتحمل أعباءها؛
- تعزيز موارد المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة وزيادة تنسيق وترابط إجراءاتها؛
- مواصلة النظر في مقترحات القطاع الخاص المقدمة في المؤتمر؛
- إعادة تقييم المشروطية؛
- تناول مسألة إعانات الدعم، وخاصة في مجال الزراعة؛
- المصادر الجديدة والمبتكرة للتمويل، ومن بينها ضرائب صفقات العملة والحوافز الضريبية للتدفقات الخاصة؛
- مراعاة المنظور الجنساني على جميع المستويات وفي جميع السياسات؛
- إنشاء كيان يتولى إصدار ضمانات لتغطية أخطار أسواق رأس المال في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا؛
- إنشاء منتدى عالمي معني بالضرائب؛
- إقامة آليات للتحكيم في المسائل المتصلة بالديون بين البلدان الدائنة والمدينة.